مسألة العطف على الضمير المرفوع في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباريّ(ت٥٧٧هـ) : دراسة في التحقيق النحويّ

م .د. رعد كريم حسن كلية التربية ، جامعة واسط

ملخص البحث :

يعالج هذا البحث نصوصًا نقلها أبو البركات الأنباري تخصّ مسألة (العطف على الضمير المرفوع المتصل) في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباريّ(ت٥٧٧هـ) بالدرس والتّحقيق؛ وذلك لتصفية المذهب النّحويّ للنحويِّين الكوفيّين والبصريّين مما علق به ؛ بسبب الأقوال التي تخالف ما ذكر في كتبهم.

المقدِّمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين.

يتناول هذا الموضوع تتبع المنقول عن البصريّين والكوفيّين في مسألة (العطف على الضمير المرفوع المتصل) في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباريّ(ت٥٧٧هـ) بالتّوثيق والتّحقيق ؛ لأنّ تحقيق نصوص المصادر وتوثيقها من الظواهر العلمية والموضوعية المهمّة التي تستحقّ الدراسة ؛ إذ إنّ كثيرًا من الآراء والنصوص النحوية تعرّضت إلى التشويه والنسبة غير الصحيحة ، فكان هذا باعثاً رئيسًا حملني على اختيار هذا الموضوع ، كما تعدّ مسألة العطف على الضمير المرفوع في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباريّ من المسائل النحوية المهمة ؛ نظرا لعلاقتها بالجانب التطبيقيّ والفكريّ

في النّحو العربيّ ، إضافة إلى ما اعترى نسبة الآراء فيها من عدم دقّة في بعض جوانبها ، وما لحق ذلك من اختلاق قسم من أدلّة الكوفيين والردّ عليهم.

وقد حرصتُ على نقل بعض النصوص بلفظها ونصّها ؛ متوخيا في ذلك الدقّة الشديدة في عرض آراء الآخرين.

التحقيق في اللّغة والاصطلاح

من المناسب هنا توضيح المقصود من التحقيق ؛ أمّا التحقيق لغةً، فهو من حقَّ الشيء يَحُقُّ حَقّاً أي وجب وجوبًا، وبلغتُ حقيقة هذا: أي يقين شأنهِ، وحَقَّق كقولك: صدَّق[١]، وحقَّ الأمر: ثَبت، وأحقَقْتُ الأمرَ إذا أحكمته وصحَّحته، وتحقّق عنده الخبر، أي صحَّ، وكلام مُحقَّقٌ، أي رصين[٢].فهو يعني: التأكّد من صحة الخبر وصدقه[٣].

وهو اصطلاحًا ، يعني إثبات المسألة بدليلها[٤] ، وللعربية بوجه عام علماء محققون ، قال الفيروز آبادي(ت٨١٧هـ):((محمد بن طلحة ... النحويّ ، إمام في العربية ... غلب عليه تحقيق العربية ، والقيام عليها))[٥].

وهو بحسب ما نراه في بحثنا: استقصاء آراء النحويّين الكوفيّين والبصريّين المذكورة في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباريّ في مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل ؛ لتوثيقها وردِّها إلى مصادرها ودراستها ، حتى نخرج بنتائج دقيقة ، لن نتوصل إليها إذا ما اكتفينا بإصدار حكم عام مبني على قراءة سريعة من غير تحقيق ولا تدقيق. ومن الدراسات التي توافق هذا المفهوم كتاب د.محمد خير الحلوانيّ (الخلاف النحويّ بين البصريّين والكوفيّين وكتاب الإنصاف) ، و كتاب د. محيي الدّين توفيق إبراهيم (ابن الأنباريّ في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين) ، و

كتاب د. فاضل السامرائيّ (تحقيقات نحوية) وغيرها. وفيما يأتي تحقيق الآراء النحويّة المعزوّة إلى الكوفيّين والبصريّين وتوثيقها في مسألة (العطف على الضمير المرفوع المتصل) في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباريّ(ت٥٧٧هـ) على النحو الآتي

أولاً: : آراء شيوخ الكوفة :

نبدأ التحقيق في قوله : ((ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، نحو (قمتُ وزيدٌ) ، وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز إلا على قُبحٍ في ضرورة الشعر.

وأجمعوا على أنّه إذا كان هناك توكيد أو فصل ، فإنّه يجوز معه العطف من غير قُبحٍ))[٦].

وسأذكر هنا ما ورد عن النحويّين الكوفيّين في مسألة العطف على الضمير المرفوع ، ولنتحقّق مما قاله أبو البركات الأنباريّ فيما إذا كان مطابقا لما أورده عنهم.

فالكوفيون يرون أنّ عطف الظاهر المرفوع على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد (لا يكاد أن يقال عند العرب) ، و (أنّه مكروه) ، وأنّ (التوكيد أفضل) ، و(أكثر في كلام العرب) ، و(أحسنُ) ، فالفرّاء(ت٢٠٧هـ) أجاز عطف الظاهر المرفوع على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد ، إلا أنّه يرى أنّ التوكيد أفضل، قال : ((وقوله عزّ وجلّ: ﴿فَاسْتَوَى ﴾ [النجم:٦]، استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى ... فأضمر الاسم في استوى ، وردّ عليه هو ، وأكثر كلام العرب أن يقولوا : استوى هو وأبوه ، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه ، وهو جائزٌ، لأنّ في الفعل مضمراً: أنشدني بعضهم:

ألم ترَ أنّ النّبع يُخلقُ عوده ولا يستوي والخروع المتقصّفُ)) [٧].

وقال أيضًا في قوله تعالى :﴿ فاذْهَبْ أنتَ وربُّكَ فَقاتِلَا﴾ [المائدة: ٢٤] : ((ولو ألقيت (أنت) فقيل : اذهب وربُّك فقاتلا كان صوابا ... و(اذهب أنت وربُّك) أكثر في كلام العرب وذلك أنّ المردود على الاسم المرفوع إذا أضمر يُكره ؛ لأنّ المرفوع خفيٌّ في الفعل))[٨].

فالفرّاء أجاز عطف الظاهر على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد ، إلّا أنّ توكيد المضمر عنده هو الأفضل، والأحسن ، والأكثر في كلام العرب. وكذلك قوله : ((وقال الله تبارك وتعالى _ وهو أصدق قيلا _ ﴿أئِذا كُنَّا تُرَابًا وآبَآؤُنَا﴾ [النمل: ٦٧] ، فردّ الآباء على المضمر في (كنّا) إلا أنّه حسُن لما حيل بينهما بالتُراب))[٩] ، وأيضًا قوله : ((وإذا فرّقت بين الاسم المعطوف بشيء قد وقع عليه الفعل حسُن بعض الحُسن ، من ذلك قولك : ضربتُ زيدا وأنت ، ولو لم يكن زيد لقلت: قمتُ أنا وأنت، وقمتُ وأنت قليل)) [١٠].

وكذلك الطبري(ت٣١٠هـ)[١١] أجاز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد لكنّه عبر عنه بالقليل، وأنّ الأكثر هو إظهار المؤكِّد ؛ إذ قال : ((والأكثر من كلام العرب إذا أرادوا العطف في مثل هذا الموضع أن يظهروا كناية المعطوف عليه ، فيقولوا : استوى هو وفلان ، وقلّما يقولون استوى وفلان ، وذكر الفرّاء عن بعض العرب أنّه أنشده[١٢]:

ألم ترَ أنّ النّبعَ يَصلُبُ عُودُه ولا يستوي والخِروعُ المُتقصِّفُ

فردّ الخروع على ما في (يستوي) من ذكر النبع ، ومنه قول الله : ﴿أَئِذا كُنَّا تُرَابًا وآبَآؤنَا﴾ [النمل: ٦٧]، فعطف بالآباء على المكنّي في (كُنّا) من غير إظهار (نحن) ، فكذلك قوله : ﴿فَاسْتَوَى . وَهُوَ﴾ [النجم: ٦ – ٧])) [١٣].

ويبدو لي أنّ الطبريّ لا يعتدّ إلا بـ (الضمير المنفصل المؤكّد) فاصلا في العطف بين الظاهر والمضمر المرفوع المتصل ، فهو يفرّق بين أن يكون الفاصل ضميرا منفصلا مؤكّدا أو فاصلا آخر مثل المفعول به ، أو (لا) النافية أو غيرهما.

أمّا الكسائيّ[١٤] (ت١٨٩هـ) فقد نُقل عنه في قوله تعالى: ﴿إِنّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصَارَى ﴾ [المائدة: ٦٩] ، قوله : (الصابئون) عطف على المضمر الذي في هادوا[١٥].

و حُكي عنه أيضًا أنّه قال (الصابئون) عطف على (الذين) ؛ إذ الأصل في الذين الرفع[١٦].

ونسب ثعلب(ت٢٩١هـ) إلى الكسائيّ أنّه لا ينسق على المضمر ولا يؤكده ، ولكنّه يجعل منه قطعا[١٧]. وهذا الذي ذكره ثعلب مردود بما يأتي:

١- إنّ الفرّاء نقل لنا خلاف ذلك ، والفراء أقرب زمنا إلى الكسائيّ من ثعلب[١٨].
٢- إنّ بعض النحاة البصريين نسبوا إلى الكسائي ما نسبه إليه الفراء من أنّ (الصابئون) عطف على المضمر الذي في هادوا[١٩].
٣- لم نجد أحدًا من النحاة البصريين أو الكوفيين نسب إليه ما نسبه إليه ثعلب.

ويبدو لي لو أنّ معاني القرآن للكسائيّ بين أيدينا ، لوجدنا فيه أنّ رأيه في العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يختلف عمّا قاله الفراء فيه من أنّ التوكيد أفضل ،

وأكثر في كلام العرب، وأحسنُ ، وأنّ العطف بغير توكيد لا يكاد أن يقال عند العرب ، و أنّه مكروه .

ثانيًا: آراء شيوخ البصرة ومتابعيهم:

حين نرجع إلى آراء شيوخ البصريين نجدهم لا يختلفون عن الكوفيّين في المذهب ، فهم جميعا يجيزون العطف بغير توكيد ، مع وصفه بالقبح والضعف لقلّته ، فسيبويه(ت١٨٠هـ) يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحا في النثر ، جائزا في الشعر ، قال: ((وأمّا ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك : فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ وعبدُ الله ... فإن نعته حسن أن يشركه المظهر ، وذلك قولك : ذهبتَ أنتَ وزيدٌ ، وقال الله عزّ وجلّ :﴿ فاذْهَبْ أنتَ وربُّكَ ﴾ [المائدة: ٢٤] ، و ﴿اسْكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] ، وذلك أنّك لما وصفته حسن الكلام حيث طوله وأكّده ... وقد يجوز في الشعر ، قال الشاعر[٢٠]:

قلتُ إذ أقبلتْ وزُهرٌ تهادَى كنعاجِ المَلا تَعسَّفْنَ رَمْلاً)) [٢١].

وكذلك في النثر ما حكاه سيبويه عن بعض العرب (مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ) ؛ إذ قال: ((وأما قوله: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فهو قبيح حتّى تقول: هو والعدمُ، لأنّ في سواء اسمًا مضمرا مرفوعا ، كما تقول مررت بقوم عرب أجمعون ، فارتفع أجمعون على مضمرٍ في عربٍ بالنيّة ... فإن تكلمتَ به على قبحه رفعت العدمَ))[٢٢] ، فـ ((عطف (العدَم) دون فصل ، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في (سواء)))[٢٣] ، وكذلك حين ذكر انفصال بعض الضمائر قال: ((وكذلك : كنّا وأنتم ذاهبينَ)) [٢٤] ، وقوله في باب ((ما يكون محمولا على (إن) فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولا على الابتداء)) :

((فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إنّ زيدا ظريفٌ وعمرٌو ، وإنّ زيدا منطلقٌ وسعيدٌ ، فعمرو وسعيدٌ يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسنٌ ، والآخر ضعيف...

وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكونَ محمولا على الاسم المضمر في المنطلق والظريف، فإذا أردتَ ذلك فأحسنه أن تقول : منطلقٌ هو وعمرٌو ، وإنّ زيدًا ظريفٌ هو وعمرٌو))[٢٥].

فسيبويه أجاز العطف على الضمير المرفوع المتصل إذا فُصل بينهما أو أكّد ، و أجازه في الشعر من غير توكيد أو فصل ، في حين يقبح ويضعف عنده العطف بغير توكيد، وقبحه لا يعني منعه عنده فيما يبدو من النصوص المذكورة سابقا، وإنما يعني ضعفه لقلّته ، وعدم حسنه مقارنة بغيره.

وذهب الأخفش(ت٢١٥هـ) إلى أنّ العطف على الضمير المرفوع المتصل جائز ، فقد نُقِل عنه أنّه ذكر في كتابه (المسائل الكبير) أنّ (الصابئون) عطف على المضمر الذي في هادوا[٢٦] في قوله تعالى: ﴿إِنّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصَارَى ﴾ [المائدة: ٦٩] ، كما أنّه ذهب إلى أنّ العطف يحسن مع الفصل ، إذ قال معلقًا على قوله تعالى :﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [يونس: ٧١] : ((وقال بعضهم : چ وشُركاؤُكم چ والنصب أحسنُ ؛ لأنّك لا تُجري الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع ، إلا أنّه قد حسُن في هذا الفصل الذي بينهما...)) [٢٧]

وكذلك ذهب المبرّد(ت٢٨٥هـ) إلى جواز العطف على الضمير المستتر أو المتصل المرفوع من غير توكيد أو فاصل ، لكنه عبر عن قبحه ، إذ قال : ((إنّ القائم وأخوه قاعدٌ فترفع (الأخ) بعطفك إياه على المضمر في قائم فهذا جائز ، والوجه إذا أردت أن

تعطفه على مضمر مرفوع أن تؤكّد ذلك المضمر ، فتقول : إنّ القائم هو وأخوه قاعد)) [٢٨].

وقوله أيضًا : ((وليس بالوجه أن يُعطف المظهر المرفوع على المضمر حتى يؤكَّد ، ... ، وهذا على قبحه جائز في الكلام أعني : ذهبتُ وزيدٌ ، وأذهبُ وعمرٌو، قال جرير[٢٩]:

ورجَا الأُخيطلُ مِنْ سفاهةِ رأيِهِ ما لمْ يَكُنْ وأبٌ لَهُ لِينَالا

وقال ابن أبي ربيعة[٣٠]:

قلتُ إذ أقبلتْ وزُهرٌ تهادَى كنعاجِ المَلا تَعسَّفْنَ رَمْلاً))[٣١].

وتَبِع الشيوخ الزجّاج(ت٣١١هـ) وابن السرّاج (ت٣١٦هـ) والفارسيّ(ت٣٧٧هـ) وابن جنّي (ت٣٩٢هـ) ؛ فالزجاج[٣٢] (ت٣١١هـ) يقبح عنده العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فاصل[٣٣] .

وابن السرّاج أيضًا أجاز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فاصل لكنّه عبّر عنه بالقبح ، قال:((ألا ترى أنّ العرب قد استقبحت ما هو دون ذلك ، وذلك قولك : (قمتُ وزيد) ، يستقبحونه حتى يقولوا : قم أنت وزيد،﴿ فاذْهَبْ أنتَ وربُّكَ ﴾ [المائدة: ٢٤]، لأنّه لو قال : (اذهب وربّك) ، كأنّ في السمع العطف على الفعل ، وإن كان المعنى غير ذلك ، وهو يجوز على قبحه)) [٣٤] ، وقوله : ((واعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر على المكني المتصل المرفوع حتى تؤكده نحو: قمتُ أنا وزيدٌ ، وقام هو

وعمرٌو ، قال الله عزّ وجلّ: ﴿فاذْهَبْ أنتَ وربُّكَ فَقاتِلَا﴾ [المائدة: ٢٤] ، فإن فصلت بين الضمير وبين المعطوف بشيءٍ حسن ، نحو ما قمتُ ولا عمرٌو)) ، ثمّ استدرك قائلا : ((ويجوز أن تعطف بغير تأكيد)) (٣٥).

و سار على ذلك الفارسيّ ، إذ أجاز ذلك قائلًا: ((وتقول: مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ والعدمُ ، فتعطف (العدم) على المضمر في سَوَاءٍ ، والأحسنُ أن تؤكِّد، وإن شئت رفعت سواءً فقلت : سَواءٌ هو والعدمُ ، فيرتفع هو بالابتداء ، والعَدَمُ معطوفٌ عليه ، وسواءٌ خبر مقدّم)) (٣٦).

والأمر عينه نجده عند ابن جنّي، في قوله: ((ولو قلتَ : قُم وزيد. من غير توكيد لم يَحسُن)) (٣٧).فليس في كلامه منع. كما أنّه أجاز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد له ، وجعله أسهل عنده من تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، واستدل على ذلك بشاهد شعري أعقبه بشاهد قرآني ، إذ قال: ((فأمّا قوله(٣٨) :

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

فحملته الجماعة على هذا ، حتى كأنّه عندها : (عليك السلام ورحمة الله) وهذا وجه ؛ إلا أنّ عندي فيه وجها لا تقديم فيه ولا تأخير من قِبل العطف ، وهو أن يكون (رحمةُ اللهِ) معطوفا على الضمير في (عليك) ؛ وذلك أنّ (السلامُ) مرفوع بالابتداء، وخبره مقدّم عليه وهو (عليكِ) ؛ ففيه إذا ضمير منه مرفوع بالظرف ، فإذا عطفت (رحمةُ اللهِ) عليه ذهب عنك مكروه التقديم ؛ لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له ، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وقد جاء في الشعر قوله(٣٩):

قلتُ إذ أقبلتْ وزُهرٌ تهادَى كنعاجِ الملا تَعسَّفْنَ رَمْلاً

وذهب بعضهم في قوله الله تعالى : ﴿فَاسْتَوَى . وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى﴾ [النجم: ٦ – ٧] ، إلى أنّ (هو) معطوف على الضمير في (استوى)) [٤٠].

وسايرهم في هذا المذهب ابن برهان العكبريّ(ت٤٥٦هـ) و الصيمريّ(ت في القرن ٤ هـ) و ابن الحاجب (٦٤٦هـ) وابن مالك (ت٦٧٢هـ) والمراديّ(ت٧٤٩هـ) وابن هشام(ت٧٦١هـ) وابن عقيل(ت٧٦٩) [٤١].

فالبصريون ومن تبعهم حكموا بضعفه وقبحه في النثر لقلّته ، ولم يمنعوه كما عزا أبو البركات الأنباري إليهم ، فيجوز في الاختيار مع ضعفه ، فضلا عن إجازته في الشعر من دون قبح وليس مثل ما عزا أبو البركات الأنباري إليهم أيضًا في أنّه قبيح في قوله : ((وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز إلا على قُبحٍ في ضرورة الشعر))[٤٢] ، وقد تنبه على ذلك الرضيّ(ت٦٨٦هـ)، إذ قال : ((وذلك أنّ مذهب البصريين أنّ التأكيد بالمنفصل هو الأولى ، ويجوّزون العطف بلا تأكيد ولا فصل ، لكن على قبح ، لا أنهم حظروه أصلا بحيث لا يجوز أن يرتكب)) [٤٣].

أمّا من ذهب إلى أنّه لا يطرد مع ضعفه ، وإنما يختصّ بالضرورة ، أي إنّه لا يجوز في الاختيار مع ضعفه فهم كلّ من النحاس(ت٣٣٨هـ) والواسطي الضرير(٤٦٩هـ) وعبد القاهر الجرجانيّ(٤٧١هـ)[٤٤] .

أقول: إنّ من يقارن بين الألفاظ والعبارات التي استعملها الفريقان في عطف الظاهر على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فاصل ، وبين الألفاظ والعبارات التي استعملها الفريقان في عطف الظاهر على الضمير المرفوع المتصل مع التوكيد أو الفاصل

يدرك ـ بلا ريب ـ تشابهًا في المعنى واختلافًا قليلًا في اللفظ ؛ ولا عجب في ذلك فهما متفقان في المذهب ولا خلاف بينهما في هذه المسألة، وإليك تفصيل ذلك:

١-الألفاظ والعبارات التي استعملها الفريقان في عطف الظاهر على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فاصل:

(الكوفيون): (لا يكادون يقولون [العرب]: استوى وأبوه) ، (وهو جائزٌ، لأنّ في الفعل مضمراً) ، (أنّ المردود على الاسم المرفوع إذا أضمر يُكره لأنّ المرفوع خفيٌّ في الفعل) (ولو ألقيت (أنت) فقيل اذهب وربُّك فقاتلا كان صوابا) ،(وقمتُ وأنتَ قليل) ، (وقلّما يقولون[العرب] استوى وفلان).

(البصريون) : (وأمّا ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع) ، (فإن تكلمت به على قبحه رفعت العدمَ) ، (وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكونَ محمولا على الاسم المضمر في المنطلق والظريف) ، (وليس بالوجه أن يُعطف المظهر المرفوع على المضمر) ، (وهذا على قبحه جائز في الكلام) ، (أنّ العرب قد استقبحت ما هو دون ذلك ، وذلك قولك : (قمتُ وزيد)) ، (وهو يجوز على قبحه) ،(ويجوز أن تعطف بغير تأكيد) ، (من غير توكيد لم يَحسُن) ،(لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له ، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه).

٢-الألفاظ والعبارات التي استعملها الفريقان في عطف الظاهر المرفوع على الضمير المرفوع المتصل مع التوكيد أو الفاصل:

(الكوفيون): (وأكثر كلام العرب أن يقولوا : استوى هو وأبوه) ، و ((اذهب أنت وربُّك) أكثر في كلام العرب) ، (فردّ الآباء على المضمر في (كنّا) إلا أنّه حسُن لما حيل بينهما بالتُراب) ، (وإذا فرّقت بين الاسم المعطوف بشيء قد وقع عليه الفعل حسُن بعض

الحُسن ، من ذلك قولك : ضربتُ زيدا وأنتَ) ، (والأكثر من كلام العرب إذا أرادوا العطف في مثل هذا الموضع أن يظهروا كناية المعطوف عليه ، فيقولوا : استوى هو وفلان) .

(البصريون): (فإن نعته حسن أن يشركه المظهر) ، (لما وصفته حسن الكلام حيث طوله وأكّده) ، (فأحسنه أن تقول : منطلقٌ هو وعمرٌو ، وإنّ زيدا ظريفٌ هو وعمرٌو)، (إلا أنّه قد حسُن في هذا الفصل الذي بينهما) ، (والوجه إذا أردت أن تعطفه على مضمر مرفوع أن تؤكد ذلك المضمر) ، (فإن فصلت بين الضمير وبين المعطوف بشيءٍ حسن ، نحو ما قمتُ ولا عمرٌو) ،(والأحسنُ أن تؤكِّد) .

ثالثًا : التحقيق في احتجاج الفريقين :

إنّ ما عزاه أبو البركات الأنباريّ في هذه المسألة إلى الكوفيّين في أنّهم احتجّوا على صحّة مذهبهم ((بأن قالوا : الدليل على أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنّه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى . وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى﴾ [النجم: ٦ – ٧] ، فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) ، والمعنى فاستوى جبريل ومحمد بالأفق الأعلى ، وهو مطلع الشمس ، فدلّ على جوازه)) [٤٥].

فقد عدتُ إلى مؤلّفات الكوفيين لأجد ما نقله عنهم ، فوجدته لا يختلف عما نقله أبو البركات الأنباري ؛ غير أنّهم لم يطلقوه من غير وصف له بالقلّة[٤٦].

ويمكن أن يكون أبو البركات الأنباريّ أفاد ذلك من النحاس وليس من كتب الكوفيين ؛ إذ عرض لهذه الحجة ونسبها إلى الفرّاء في اثناء حديثه عن قوله تعالى : ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى . وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى﴾ [النجم: ٦ – ٧] ، قال: ((وزعم الفرّاء أنّ المعنى

فاستوى محمد (صلى الله عليه [وآله]) وجبريل (عليه السلام) فجعل (وهو) كناية عن جبرئيل(صلى الله عليه) وعطف به على المضمر))[٤٧] كما أنّ ابن جنّي ألمح إلى الكوفيّين بقوله : ((وذهب بعضهم في قول الله تعالى : ﴿فَاسْتَوَى . وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى﴾ [النجم: ٦ – ٧]، إلى أنّ (هو) معطوف على الضمير في (استوى)))[٤٨].

في حين نجد السيرافيّ(ت٣٦٨هـ) قد صرّح بالخلاف بين البصريّين والكوفيّين ، إذ يقول: ((وأمّا عطف الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع المتصل بالفعل فيستقبح عند البصريين ؛ إلا أن يؤكّد المضمر ، أو يدخل بين المضمر والمعطوف كلام يكون عوضا من التوكيد ... والكوفيون يجيزون العطف بغير توكيد، والأمر في ترك التوكيد عندهم أسهل منه عند البصريين ، وسيبويه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحا إلا في الشعر ، والكوفيون لا يرونه قبيحا، ومما ينشد في ذلك ... قول جرير[٤٩] :

ورجَا الأُخيطلُ مِنْ سفاهةِ رأيِهِ ما لمْ يَكُنْ وأبٌ لَهُ لِينَالا

عطف (أبٌ) على الضمير المرفوع في (يكن)))[٥٠].

وكذلك ذكر أبو البركات الأنباريّ احتجاجهم في أنّه قد جاء ذلك في كلام العرب المنظوم قال الشاعر[٥١]:

قلتُ إذ أقبلتْ وزُهرٌ تهادَى كنعاجِ المَلا تَعسَّفْنَ رَمْلاً

فعطف (زهر) على الضمير المرفوع في (أقبلت) ، وقال الآخر[٥٢] :

ورجَا الأُخيطلُ مِنْ سفاهةِ رأيِهِ ما لمْ يَكُنْ وأبٌ لَهُ لِينَالا

فعطف (وأبٌ) على الضمير المرفوع في (يكن) ؛ فدلّ على جوازه ، كالعطف على الضمير المنصوب المتصل[٥٣] . ثُمّ ردّ عليهم استدلالهم بهذين البيتين بأنّهما : ((من الشاذّ الذي لا يؤخذ به ، ولا يقاس عليه، على أنا نقول : إنما جاء ها هنا ؛ لضرورة الشعر، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز، فلا يكون لكم فيه حجة)) [٥٤].

فلستُ أدري على أيِّ مصدر اعتمد أبو البركات الأنباريّ في ما أثبته للكوفيين من استشهادهم بهذين البيتين إن كان قد رجع إلى كتبهم ؟ بل يبدو لي أنّه اعتمد فيما ذكره على ما نُقل إليه من كتب البصريين[٥٥]، الذين لم يذكروا أنّهما من حجج الكوفيين ؛ بل ذكروهما في معرض حديثهم عن المسألة؛ فهو يعتمد كتب البصريين في إضافة هذين البيتين إلى حجج الكوفيين ، وهذا يعني أنّه لم يستنبط آراء الكوفيين في هذه المسألة من كتبهم ، ودليل ذلك تجاهله شاهدا شعريا أورده الفراء في مسألتنا هذه وهو[٥٦]:

ألم ترَ أنّ النّبعَ يَصلُبُ عُودُه ولا يستوي والخِروعُ المُتقصِّفُ

فعطف (الخروع) على ما في (يستوي) من المضمر المرفوع.

أمّا ما نسبه إلى البصريّين من احتجاج في قوله: ((إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل ؛ وذلك لأنّه لا يخلو : إما أن يكون مقدرا في الفعل أو ملفوظا به ، فإن كان مقدّرا فيه نحو (قام وزيدٌ) ، فكأنه قد عطف اسما على فعل ، وإن كان ملفوظا به ، نحو : قمتُ وزيدٌ ، فالتاء تنزل منزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز))[٥٧]، فلا ريب فيه أنّه يطابق إلى حدّ ما الذي صرح به الخليل في ما عزاه سيبويه إليه ، وكذلك ما ذكره سيبويه

من علّة لذلك ؛ إذ جاء في الكتاب تعليقًا على قُبح قولك : (فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ وعبدُ الله) : ((وزعم الخليل أنّ هذا إنّما قبح من قبل أنّ هذا الإضمار يُبنَى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يَشرك المظهر مضمرًا يغيّر الفعل عن حاله إذا بعُد منه)) (٥٨) ، وقال سيبويه : ((وأمّا فعلتُ فإنّهم قد غيّروه عن حاله في الإظهار ، أُسكنت فيه اللام فكرهوا أن يَشرك المظهر مضمرا يُبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنّه شيء في كلمة لا يفارقها كألف أعطيتُ)) (٥٩). وأشار المبرِّد إلى ذلك في قوله : ((لأنّ المضمر المرفوع إنما يحسن العطف عليه إذا أكّدته ، ... ، وإنّما قبُح العطف عليه بغير تأكيد ؛ لأنّه لا يخلو من أن يكون مُستكِنّا في الفعل بغير علامة ، أو في الاسم الذي يجري مَجرى الفعل ، نحو : إنّ زيدا ذهب ، وإنّ زيدا ذاهبٌ ، فلا علامة له ، أو تكون له علامة يتغيّر لها الفعل عمّا كان عليه نحو : ضربتُ، سكّنت الباء التي هي لام الفعل من أجل الضمير ؛ لأنّ الفعل والفاعل لا ينفكّ أحدهما من صاحبه ، فهما كالشيء الواحد)) (٦٠).

فنصّ المبرّد ينطق أنّه قد ملأ جعبته من كلام الخليل وسيبويه ، وأوضح من ذلك ما ذكره السّيرافيّ في معرض شرحه ما ورد في كتاب سيبويه : ((وإنما قَبُحَ ذلك(٦١) لأنّ ضمير الفاعل قد يكون في الفعل بغير علامة كقولك : قمْ ، واذهبْ ؛ فيه ضمير المخاطب ولا علامة له في اللفظ ، وفيه ما له علامة تغير بنية الفعل بتسكين آخر الفعل الماضي ، وذلك : قمتُ، وقمنا ، وقمتَ، وقمتما ، وقمتم، فلما كان بعضه يُقدّر في الفعل ويبقى لفظ الفعل مجردا ، وبعضه كأنّه من حروف الفعل بتسكينه لما كان من الفعل مفتوحا واختلاطه بحروفه صار المعطوف في اللفظ كأنّه قد عُطف على الفعل وحده ، إذ كان الموجود لفظ الفعل مجردا ، أو ما يجري ببنيته مع الفعل كالمجرّد ، والاسم لا يعطف على الفعل ، فقبُح لذلك))(٦٢).

ويتضح من هذه النصوص أنّ تأثر أبي البركات الأنباريّ بهم ظاهر ، فالتشابه بين النصوص يجعلنا لا نستبعد تأثير المتقدم في المتأخر .

من أجل ذلك كلّه أرى أنّ هذه المسألة لم ينقلها أبو البركات الأنباريّ بصورة دقيقة ، وهي غير خلافية بين الكوفيين والبصريين ، لأن الفريقين متفقان فيها ، ويبدو أنّ أبا البركات الأنباريّ نقل مذهب الكوفيّين ثمّ تصرّف فيه عن النحاس و السيرافي ، و جعل أدلّة الكوفيين سماعية ، وساق على ألسنتهم شواهد من القرآن والشعر ، صحّ أنّ بعضها من كلامهم ، وبعضها الآخر – شواهد الشعر – من كتب البصريين ومن تبعهم من المتأخرين ، وهم لم يعزوها إلى الكوفيين في ضوء ما تقدّم ، وإنما جاءت عندهم في سياق عرض المسألة ، ثمّ ردّ عليهم وأوّل الشواهد التي ساقها تأويلا يماشي المذهب الذي يراه .

الخاتمــة

في نهاية هذه الجولة نوجز أهم ما توصل إليه البحث على النحو الآتي:

١- لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فاصل ، فالبصريون والكوفيون متفقون على إجازته على ضعفه وقبحه وقلّته، وهي نتيجة لم يتنبه عليها د.محمد خير الحلوانيّ في كتابه (الخلاف النحويّ بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف) ، ولا د. محيي الدّين توفيق إبراهيم في كتابه (ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين) ، كما لم يتنبه عليها من جاء بعدهما في حدود ما اطلعت عليه.

٢- يقول أبو البركات الأنباري في مقدّمة المسألة: ((ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، نحو (قمتُ وزيدٌ) وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز إلا على قُبحٍ في ضرورة الشعر)).

فهو يجعل الكوفيين يقولون بجواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام من غير وصف له بالقلّة ، وقد أثبت البحث أنَّ الكوفيين أجازوا العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فاصل لكنّهم وصفوه بالقلّة وأنّ العرب لا يكادون يقولونه وأنّه مكروه. كما أنّه يجعل البصريين لا يقولون بالعطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، وأنّهم لا يجيزونه إلا على قُبحٍ في ضرورة الشعر ، والحقّ أنّهم يجيزونه بلا تأكيد ولا فصل ، لكن على قبح ، لا أنهم منعوه أصلا بحيث لا يجوز أن يرتكب في النثر ، كما أنهم أجازوه في الشعر من غير وصف له بالقبح كما عزا إليهم أبو البركات الأنباريّ.

٣- إنّ أبا البركات الأنباريّ لم يستنبط آراء الكوفيين في هذه المسألة من آثار الكوفيين ، ويبدو أنّه نقل مذهبهم ثمّ تصرّف فيه عن النحاس و السيرافيّ ؛ يدلّ على ذلك تجاهله شاهدا شعريا أورده الفرّاء في مسألتنا هذه، كما أنّه ساق على ألسنة الكوفيين شاهدين من الشعر نقلهما من كتب البصريين ومن تبعهم من المتأخرين.

٤- إنَّ من أهم الأسباب التي أوقعت أبا البركات الأنباريّ في الأوهام على نحو البصريين والكوفيين هو الإعراض عن أخذ النصوص من مصادرها الأصول ؛ لذلك ينبغي الرجوع إلى آثار البصريين و الكوفيين لتوثيقها.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين

Abstract

This research studies and investigates texts connected with The matter of coordination on the attached subject pronoun in the book of Abu Al- Berakat Al- Anbary (B. 577 A.H.) which were reported by Abu Al- Berakat Al- Anbary in order to purify the grammatical doctrine of Al-Besreen and Al-Kufeen from what hanged on to it because of the sayings that disagree what was mentioned in their books.

الهوامش:

---

(١) ينظر: العين (حقّ): ٦/٣.

(٢) ينظر: لسان العرب (حقق): ١٧٦/٤، ١٧٨.

(٣) ينظر منهج البحث الأدبي عند العرب:٣٩.

(٤) ينظر : التعريفات: ٤٢، وكشاف اصطلاحات الفنون:٣٩٢/١.

(٥) البلغة:٢٢٥-٢٢٦.

(٦) الإنصاف(م٦٩):٣٨٠ .

(٧) معاني القرآن للفراء: ٩٥/٣.

(٨) المصدر نفسه: ٣٠٤/١.

(٩) المصدر نفسه: ٩٥/٣.

(١٠) المصدر نفسه: ٣٠٤/١.

(١١) هو كوفيّ المذهب ، وتفسيره من مصادر النحو الكوفيّ ، ينظر: الطبريّ النحويّ من خلال تفسيره:٢٠٤، ٢٤١ ، وتفسير جامع البيان من أقدم مصادر النحو الكوفي(بحث):١٨١.

(١٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣/٩٥.

(١٣) تفسير الطبري:٢٧/٥٣-٥٤.

(١٤) جعلتُ الكسائيّ بعد الفرّاء والطبريّ كون كتابه (معاني القرآن) مفقودا وقد جمعه د. عيسى شحاته عيسى من بطون أمّات كتب التراث المتعددة.

(١٥) معاني القرآن للكسائيّ:١٢٥، وينظر:معاني القرآن للفرّاء: ١/٣١٢.

(١٦) ينظر : معاني القرآن للفراء:١/٣١٠-٣١١، ومعاني القرآن وإعرابه:٢/١٥٥.

(١٧) ينظر : مجالس ثعلب:١/٣٢٤.

(١٨) ينظر: معاني القرآن للفرّاء:١/٣١٢ ، وآراء الكوفيّين اللّغويّة في شرح السيرافي:١٥٠.

(١٩) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/٥١٠.

(٢٠) هو عمر بن أبي ربيعة: الدّيوان : ٢٣٤ .

(٢١) الكتاب : ٢/ ٣٧٨- ٣٧٩ ، وينظر المصدر نفسه : ١/ ٢٧٨.

(٢٢) ينظر المصدر نفسه : ٢/ ٣١.

(٢٣) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٤٥.

(٢٤) الكتاب: ٢/ ٣٥٢.

(٢٥) ينظر المصدر نفسه : ٢/ ١٤٤.

(٢٦) ينظر:إعراب القرآن للنحاس : ١/٥١٠، نقلا عن : المسائل الكبير.

(٢٧) معاني القرآن للأخفش: ٣٧٦/١.

(٢٨) المقتضب:٤/ ١١٥.

(٢٩) الدّيوان :١/ ٥٧ .

(٣٠) الدّيوان : ٢٣٤ .

(٣١) الكامل: ٢/ ٤٩٣.

(٣٢) سايرتُ أبا البركات الأنباريّ في جعل قسم من النحاة ممن يُنسبون إلى مدرسة بغداد أو غيرها وهم متابعون للبصريين ضمن نحاة البصرة ، لأنّ ظهور طبقة من النحاة مثلًا في بغداد حاولت الاستفادة من مدرسة البصرة والكوفة من خلال اعتمادها على الاصطفاء والانتخاب منهما لا يعني ظهور مدرسة ثالثة في النّحو العربيّ ؛ وذلك لأنّ لكلّ مدرسة فكرية أصولا واضحة ، ومنهجا مستقلا بها مثل ما موجود في أصول البصريّين والكوفيّين، ينظر: الرمّانيّ النّحويّ:٣٦، وابن السرّاج ومذهبه في النّحو:٩١-٩٢.

(٣٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه:١٣٢/٢.

(٣٤) الأصول:٢/ ٣٣٨.

(٣٥) المصدر نفسه :٧٨/٢-٧٩.

(٣٦) الإيضاح:٨٩-٩٠.

(٣٧) اللّمع: ١٨٢.

(٣٨) البيت للأحوص في حواشي شعره ١٨٥.

(٣٩) هو عمر بن أبي ربيعة: الدّيوان : ٢٣٤ .

(٤٠) الخصائص: ٣٨٦/٢.

(٤١)ينظر: شرح اللّمع لابن برهان: ٢٦٢/١، والتبصرة والتذكرة: ١٣٩/١، والإيضاح في شرح المفصّل:١/٤٣٣، و شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٤٤ ، و توضيح المقاصد والمسالك:٢٩٧/٢، و ١٤٢/٢-١٤٤، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٣/٣٥٠-٣٥١، و شرح ابن عقيل:٢/١٤٤- ١٤٥.

(٤٢) الإنصاف(م٦٩):٣٨٠ .

(٤٣) ينظر: شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب:٣/٦٤-٦٥.

(٤٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:٣/٢٦٢، وشرح اللّمع للواسطيّ :١٢٨، والمقتصد:١/٤٥٠-٤٥١، ٢/٩٥٧-٩٥٨.

(٤٥) الإنصاف(م٦٩):٣٨٠.

(٤٦) ينظر: معاني القرآن للفراء:١/٣٠٤، ٣/٩٥ ، و تفسير الطبري:٢٧/٥٣-٥٤.

(٤٧)ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣/٢٦٢.

(٤٨) الخصائص: ٢/٣٨٦.

(٤٩) ديوانه :١/ ٥٧ .

(٥٠) شرح السيرافي:٣/١٤٢-١٤٤ .

(٥١) هو عمر بن أبي ربيعة: الدّيوان : ٢٣٤ .

(٥٢) هو جرير: الدّيوان ١/ ٥٧ .

(٥٣) ينظر: الإنصاف(م٦٩):٣٨٠-٣٨١.

(٥٤) المصدر نفسه (م٦٩): ٣٨٢.

(٥٥) ينظر: الكتاب :٢/ ٣٧٩، إذ ورد بيت عمر بن أبي ربيعة فيه، في حين ورد البيتان كاملين في الكامل:١/٥٢٩، ٢/٤٩٣ ، كما أوردهما السيرافيّ: شرح كتاب سيبويه:٣/١٤٤،١٤١ ؛ وهذا يخالف ما ذكره

صاحب كتاب (ابن الأنباري في كتابه الإنصاف) : ٢٦١، من أنّه اعتمد على السّيرافيّ في إيراد البيتين ؛ فالسيرافيّ مسبوق بسيبويه والمبرّد.

(٥٦) لا يعرف قائله ، و ذكر الفرّاء أنّ بعض العرب أنشده هذا البيت ، ينظر: معاني القرآن للفراء: ٩٥/٣.

(٥٧) الإنصاف(م٦٩): ٣٨١.

(٥٨) الكتاب :٣٧٨/٢ .

(٥٩) المصدر نفسه :٣٧٨/٢ .

(٦٠) ينظر: الكامل١/ ٥٢٨- ٥٢٩ ، وتبعهم في هذا التوجيه كلّ من الزجاج وعبد القاهر والأعلم الشنتمري(ت٤٧٦هـ) ، والشريف الكوفيّ(ت٥٣٩هـ) ، وابن الخباز(ت٦٣٩هـ) ، ينظر: معاني القرآن وإعرابه :١٣٢/٢، والمقتصد:٤٥٠/١-٤٥١، ٩٥٧/٢-٩٥٨، والنكت:٦٦٧/١ ، والبيان في شرح اللّمع:٣١٤-٣١٥، وتوجيه اللمع:٢٩٣-٢٩٤.

(٦١) يريد : عطف الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع من غير توكيد أو فاصل.

(٦٢) شرح السيرافي:١٤٢/٣-١٤٣ . –

ثَبَت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أوّلاً : الكتب :

- آراء الكوفيّين اللّغوية في شرح السّيرافي : حسن هادي عبد النّبي ، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، ط١، ٢٠١٢م.

- ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: د. محيي الدين توفيق إبراهيم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، العراق، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- ابن السرّاج ومذهبه في النحو ، دراسة في كتاب الأصول : أحمد مطر العطية ، الصحوة ، القاهرة ، ط١ ،١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م .
- الأصول في النّحو: أبو بكر محمّد بن سهل بن السّرّاج النّحويّ (ت٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتليّ (١٩٩٨هـ)، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
- إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م .
- أمالي ابن الشجريّ: هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة الحسنيّ العلويّ المعروف بابن الشّجريّ (ت٥٤٢هـ)، تح: د. محمود محمّد الطناحيّ، نشر مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين: أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تح: د. جودة مبروك محمّد مبروك، نشر مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الشركة الدولية للطباعة، ط١ ،٢٠٠٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك، لبركات يوسف هبّود، راجع الكتاب وصححه ووضع فهارسه يوسف الشيخ محمّد البقاعى، دار الفكر للطباعة والنّشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٧م.
- الإيضاح: أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار النّحويّ (ت٣٧٧هـ)، تح: د. كاظم بحرالمرجان، عالم الكتب بيروت، ط١ ،١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

- الإيضاح في شرح المفصّل : ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني (ت٦٤٦هـ)، تح: أ. د. إبراهيم محمّد عبد الله ، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللّغة : مجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) ، تحقيق محمّد المصريّ ، منشورات وزارة الثقافة ، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .
- البيان في شرح اللّمع لابن جنّى: الشريف عُمَر بن ابراهيم الكوفيّ (ت٥٣٩هـ)، تح: د. علاء الدِّين حَمْويَّة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٢م.
- التّبصرة والتّذكرة : أبو محمّد عبد الله علي بن إسحاق الصيمريّ (ت القرن الرابع الهجريّ) ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر، دمشق، ط١ ،١٩٨٢م
-التعريفات: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، مؤسسة التأريخ العربي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.
- توجيه اللّمع، شرح كتاب اللّمع: أحمد بن الحسين بن الخبّاز (ت٦٣٩هـ)، تح: د. فايز زكي محمّد دياب، دار السلام للطباعة والنّشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تح: احمد محمّد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت ،ط١، ٢٠٠٥م.
- تفسير الطبري: أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تح: محمود محمّد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّي: (ت٣٩٢هـ)، تح: محمّد عليّ النجّار، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٢، ١٩٥٢م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تح: د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، (د.ت).
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، وقف على طبعه وتصحيحه بشير يموت ، المطبعة الوطنية ، بيروت ، ط١، ١٣٥٣هـ=١٩٣٤م.

- الرمّانيّ النحويّ: د. مازن المبارك ، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، ١٩٧٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل الهمدانيّ المصريّ (ت٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمّد محيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٣م)، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، مصر، ط١٤، ١٩٦٤م.
- شرح الرّضيّ على كافية ابن الحاجب : رضي الدين محمّد بن الحسن الإستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١ ، ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ (ت٦٧٢هـ)، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلميّ واحياء التراث الاسلامي، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، (د.ت).
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السّيرافيّ (ت٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلميّة بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.
- شرح اللّمع: عبد الواحد بن عليّ بن برهان العكبريّ (ت٤٥٦هـ)، تح: د. فائز فارس، مطبعة الكويت اليوم، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.
- شعر الأحوص الأنصاري: جمع وتحقيق : د. إبراهيم السامرائي ، مطبعة النعمان ، النجف ، ١٩٦٩م.
- شرح اللّمع في النّحو: القاسم بن محمّد بن مباشر الواسطيّ الضرير (ت٤٦٩هـ)، تح: د. رجب عثمان محمّد، نشر مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الشركة الدولية للطباعة، ط١، ٢٠٠٠م.
- الطّبري النّحويّ من خلال تفسيره : د. زكي فهمي شوقي الألوسيّ ، دار الشؤون الثقافية العامّة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠٢م .
- العين: أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي (ت١٩٩٣م)، ود. ابراهيم السامرائي (ت٢٠٠١م)، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنّشر، العراق، مطابع الرّسالة، الكويت، ١٩٨٠-١٩٨٥م.
- الكامل: أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تح: د. محمّد أحمد الدَّالي، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق ، ط٢، ١٤٣٤هـ= ٢٠١٣م.

- الكتاب: أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تح : عبد السلام محمّد هارون (ت١٩٨٨م)، مكتبة الخانجيّ، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : محمد بن علي الفاروقي التهانوي (١١٥٨هـ) ، تح : د. علي دحروج وآخرون ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- لسان العرب: ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٧، ٢٠١١م.
- اللّمع في العربيّة: أبو الفتح عُثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تح: حامد المؤمن، منشورات جمعية منتدى النّشر، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.
- مجالس ثعلب: أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب، (ت٢٩١هـ)، تح: عبد السلام محمّد هارون (ت١٩٨٨م)، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٩م.
- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق محمّد علي النّجار ، وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣م.
- معاني القرآن : الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ، تح: د. هدى محمود قراعة ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مطبعة المدني ، مصر ، ط ١، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن: عليّ بن حمزة الكسائيّ (ت١٨٩هـ)، أعاد بناءه وقدّم له: د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنّشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن واعرابه: أبو اسحق ابراهيم بن السّريّ الزّجاجّ (ت٣١١هـ)، تح: د. عبد الجليل عَبده شَلَبي، خرج أحاديثه الأستاذ على جمال الدين محمّد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.
- المقتضب: أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تح : محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.
- منهج البحث الأدبي عند العرب: الدكتور أحمد جاسم النجدي ،وزارة الثقافة والفنون ، العراق ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأَعلم الشنتمريّ (ت٤٧٦هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، ط١، ١٩٨٧م.

ثانياً : البحوث:

تفسير جامع البيان من أقدم مصادر النحو الكوفي: د. أحمد خطاب العمر، وقائع المؤتمر العلمي الثالث(دور الكوفة في التراث العربي الإسلامي) ،المنعقد في جامعة الكوفة ، كلية الفقه ، مج ٢ ، (١٥١-١٨٣).